

سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه كوريا الجنوبية حتى عام ١٩٦٠م.

م.م. مالك لفته مريدي عبدالحسين المعالي

المديرية العامة لتربية المثني

journalofstudies@gmail.com

الملخص:

يتميز تاريخ شبه الجزيرة الكورية بتنوعه وعمقه الزمني والفكري وأثره الكبير على محيطه الإقليمي من جميع النواحي ولاسيما الاجتماعية والفكرية والسياسية. فضلاً عن ذلك فإن هذا التاريخ شهد تفاعلات خارجية واسعة تمثلت بالتدخل الواسع والمباشر من قبل الدول الكبرى في شؤونه المختلفة، الأمر الذي انعكس على واقعه التاريخي بمختلف أوجهه. ويعد دراسة تاريخ كوريا الجنوبية في آسيا والعالم من اهم تلك الدراسات نظراً لما تعرض له هذا البلد من احتلال طويل من قبل اليابان امتد من ١٩١٠-١٩٤٥، ثم كان ساحة صراع وتنافس بين القوى الكبرى كالصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وفي ضوء ذلك قُسم البحث ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. فقد تطرق المبحث الاول الذي جاء بعنوان التطورات السياسية في كوريا الجنوبية وموقف الولايات الأمريكية منها ١٩٤٨-١٩٦٠، فقد سلط الضوء على التطورات السياسية الداخلية وما رافقها من توترات داخلية وصراعات بين الاحزاب من اجل استلام السلطة، اما المبحث الثاني فقد ركز على تحديث المؤسسة العسكرية الكورية وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها، اما المبحث الثالث بعنوان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها فتناول نمو الإقتصاد الكوري الجنوبي المحطم بسبب الاحتلال الياباني والحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، إذ كان لتلك المساعدات دوراً واضحاً في نهوض الإقتصاد الكوري.

الكلمات المفتاحية: (كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الامريكية).

US policy towards South Korea until ١٩٦٠

malik laftat miridi eabdalhusayn almaeali

General Directorate of Muthanna Education

Abstracts:

The history of the Korean Peninsula is characterized by its diversity, chronological and intellectual depth, and its great impact on its regional environment in all respects, especially social, intellectual and political. In addition, this history witnessed wide external interactions represented by the wide and direct

intervention by the major powers in its various affairs, which was reflected in its various aspects of the historical reality. The study of the history of South Korea in Asia and the world is one of the most important of these studies due to the long occupation of this country by Japan that extended from ١٩١٠-١٩٤٥, then it was an arena of conflict and competition between major powers such as China, the Soviet Union and the United States of America. In light of that, the research was divided into three Investigations, as well as the introduction and conclusion. The first topic, titled Political Developments in South Korea and the Position of the US States towards it ١٩٤٨-١٩٦٠, dealt with the internal political developments and the accompanying internal tensions and conflicts between parties in order to seize power, while the second topic focused on the modernization of the Korean military establishment and the position The United States of America, including the third topic, entitled economic and social developments in South Korea and the position of the United States towards them, dealt with the growth of the South Korean economy, which was shattered due to the Japanese occupation, World War II, and the Korean War, as that aid had a clear role in the advancement of the Korean economy.

Keywords: (South Korea, United States of America).

المقدمة:

تميز تأريخ شبه الجزيرة الكورية بتنوعه وعمقه الزمني والفكري وأثره الكبير على محيطه الإقليمي من جميع النواحي ولاسيما الإجتماعية والفكرية والسياسية. فضلاً عن ذلك فإنّ هذا التاريخ شهد تفاعلات خارجية واسعة تمثلت بالتدخل الواسع والمباشر من قبل الدول الكبرى في شؤونه المختلفة، الأمر الذي انعكس على واقعه التاريخي بمختلف أوجهه. ويعد دراسة تاريخ كوريا الجنوبية في آسيا والعالم من اهم تلك الدراسات نظرا لما تعرض له هذا البلد من احتلال طويل من قبل اليابان امتد من ١٩١٠-١٩٤٥، ثم كان ساحة صراع وتنافس بين القوى الكبرى كالصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ضوء ذلك قُسم البحث الى ثلاث مباحث ، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناول أما المبحث الاول الذي جاء بعنوان التطورات السياسية و في كوريا الجنوبية وموقف الولايات الأمريكية منها ١٩٤٨-١٩٦٠، فقد سلط الضوء على التطورات السياسية الداخلية وما رافقها من توترات داخلية وصراعات بين الاحزاب من اجل استلام السلطة وتناول ايضا موقف الولايات المتحدة من تلك الخلافات ، اما المبحث الثاني فقد تناول التطورات العسكرية دور المساعدات الأمريكية التي ساهمت في تطوير القوات العسكرية اما المبحث الثالث بعنوان التطورات الاقتصادية والاجتماعية في كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها فتناول نمو الإقتصاد الكوري الجنوبي المحطم بسبب الاحتلال الياباني والحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية، إذ كانَ لتلك المساعدات دوراً واضحاً في نهوض الإقتصاد الكوري، و تناول الجانب الاجتماعي المتمثل بالجانب التعليمي والصحي والثقافي ثم الخاتمة فهي حصيلة استنتاجيه لما توصلت إليه الدراسة.

المبحث الثاني

التطورات السياسية الداخلية في جمهورية كوريا الجنوبية ١٩٤٨-١٩٦٠ وموقف الولايات المتحدة منها

:التطورات السياسية الداخلية وموقف الولايات المتحدة منها

اتسم التطور السياسي في كوريا الجنوبية بهيمنة السلطة التنفيذية في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وبعد قيام جمهورية كوريا الجنوبية في الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨ واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها، سعت الحكومة القائمة بالحصول على اعتراف الأمم المتحدة لأنها الحكومة الشرعية الوحيدة في شبه الجزيرة الكورية، وعمل الرئيس سينجمان ري الذي أصبح أول رئيس لها، بكل الوسائل من أجل رفع مكانة بلاده بين دول العالم، وسعى لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعب، لذا عمدَ على تبني مشروعات وقوانين اقتصادية لرفع المستوى المعاشي للشعب والتخلص من الظلم والطغيان الذي تعرضَ له أبان الاحتلال الياباني^(١) .

لم تمر طموحات الرئيس سينجمان ري بسلام، إذ واجهت اعتراضات قوية من الجمعية الوطنية، فحينما طالبها بالتصديق على بعض القوانين التي تتعلق بملكية الدولة للمشروعات التي تخدم القطاع الاقتصادي، والسماح لهُ بفتح أبواب الاستثمار أمام المستثمرين المحليين

والأجانب، رفضت الموافقة على مثل هكذا مشاريع بحجة إنها ستغرق البلاد بالديون، وستخضع الاقتصاد الكوري مستقبلاً للسيطرة الأجنبية ورداً على ذلك رفض الرئيس سينجمان ري بعض المشاريع والقوانين التي قدمتها الجمعية الوطنية مثل قانون الإصلاح الزراعي، وقانون تشكيل الأحزاب السياسية وغيرها، ممّا فاقم الخلاف بين الجانبين^(٢) .

وفي الثالث من نيسان ١٩٥٠ أعلن رئيس الوزراء الكوري الجنوبي (لي بوم سوک) Lee Bum Suk استقالته تمهيداً لإجراء انتخابات مبكرة للجمعية الوطنية، لكن الرئيس سينجمان ري لم يكن مؤيداً لإجراء الانتخابات لأنها وبحسب رأيه ستؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على سلطته، أسهم الوضع السياسي المرتبك نتيجة الخلاف بين الرئيس سينجمان ري والجمعية الوطنية بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي هدّد وزير خارجيتها (دينجودر هاماشيسون Dean. G. Acheson) بقطع المعونة والمساعدات الأمريكية المقدمة لكوريا الجنوبية ما لم يتم وضع حدٍّ لتلك الخلافات بإجراء انتخابات مبكرة، وفي ضوء ذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الرئيس سينجمان ري لأجل إجراء انتخابات مبكرة للجمعية الوطنية لتتبنى اللجنة الأممية بدء عملها والممثل بتقييم الوضع السياسي في كوريا ورفع تقريرها إلى هيئة الأمم المتحدة، وأمام تلك الضغوط رضخ الرئيس سينجمان ري للمطالب الأمريكية، وجرّت الانتخابات في الثلاثين من أيار ١٩٥٠ أثمرت عن انتخاب متنتين عشرة نائباً لإشغال مقاعد الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية^(٣) تعرض الرئيس سينجمان ري لانتقادات شديدة من قبل بعض السياسيين، ووصفت سياسته بالدكتاتورية، وكان الحزب الديمقراطي أول المعارضين، أثارت تلك التطورات حفيظة الرئيس سينجمان ري، وأخذ يفكر بطريقة للتخلص من الحزب الديمقراطي الذي أصبح معارضاً لسياسته، وتبعاً لذلك أعلن الرئيس سينجمان ري في الأول من كانون الأول ١٩٥١ تأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم حزب (الأحرار الليبرالي) وانضمّ إلى صفوفه غالبية المزارعين والعمال وأصبح ذلك الحزب أكبر حزب سياسي في البلاد^(٤) .

ادت الخلافات بين الرئيس سينجمان ري والجمعية الوطنية لتصاعد وتيرة الاضطرابات في البلاد وقيام تظاهرات في عشر من شباط ١٩٥٢ تظاهر نحو (٤٠٠) شخص أمام بناية الجمعية الوطنية احتجاجاً على رفضها للتعديلات، والوقوف ضد قرارات الجمعية الوطنية، مطالبة الجمعية الوطنية بالموافقة على التعديل الدستوري لأنه يخدم البلاد ويحقق المساواة

والعدل في انتخاب رئيس الجمهورية، وبالمقابل استطاعت المعارضة المتمثلة بالجمعية الوطنية من تجميع صفوفها والاحتجاج على تصرفات أعضاء حزب الأحرار الليبرالي بإثارته للاضطرابات، لذا تظاهر في الثامن عشر من أيار ١٩٥٢ نحو ألفين شخص في مدينة بوسان رافضين أعمال الرئيس سينجمان ري في الضغط على الجمعية الوطنية من أجل تمرير التعديلات الدستورية، ونتيجة لذلك أعلن الرئيس سينجمان ري في الواحد والعشرين من أيار ١٩٥٢ الأحكام العرفية في المناطق التي تشهد تظاهرات تحدياً لسلطته، بدأت الشرطة الكورية بعد إعلان الأحكام العرفية بزج العديد من المعارضين في السجون الحكومية بحجة خرقهم للقانون، وإخلالهم بالأمن والسلام في البلاد، وتم إلقاء القبض على خمسين نائباً من أعضاء الجمعية الوطنية ونتيجة لتأزم الوضع السياسي ارتأت الإدارة الأمريكية التدخل لحل الأزمة التي ستجر البلاد إلى الانزلاق في الهاوية، وهو ما دفع بعض أعضاء مجلس الأمن القومي إلى طرح مقترح يتضمن التخلص من الرئيس سينجمان ري، إلا أن بعض السياسيين الأمريكيين رفضوا المقترح وبشدة، وعد ذلك الأمر غير منطقي في ذلك الوقت بحسب رأيهم، ولربما يوسع من حالة الاضطرابات التي تشهدها البلاد ولاسيما بعد تزايد شعبية الرئيس سينجمان ري، وطالبت بالفعل إدارة الرئيس (هاري ترومان) Harry S أن تدخل (وكالة الأمم المتحدة لإعادة بناء كوريا) لحل تلك المسألة، وقد رحب الرئيس سينجمان ري بذلك إلا أن الجمعية الوطنية رفضت أي تدخل أجنبي وعدت ما يحدث شأن داخلي^(٥) .

وعلى الرغم من محاولة بعض السياسيين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء (شونغ تيك سانج) الذي بذل جهداً كبيراً لتجسيم الخلاف بين الطرفين إلا أن الخلاف بقي قائماً مع ذهاب جهودهم أدراج الرياح، أسهم تدمير الإدارة الأمريكية تجاه سياسة الرئيس سينجمان ري إلى إعادة حساباته خشيةً من عزوف الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لبلاده، فضلاً عن مساعدته في حربه ضد القوى الشيوعية، وخوفه من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية بالإطاحة به، لذا أصدر في الأول من تموز ١٩٥٢ بياناً أعلن فيه رغبته بعقد جلسة طارئة للجمعية الوطنية من أجل حل تلك الأزمة، واستطاع الرئيس سينجمان ري من تحقيق هدفه بعقد جلسة طارئة للجمعية الوطنية في الثالث من تموز ١٩٥٢ تم خلالها تشكيل لجنة مكونة من تسعة أعضاء لدراسة ومراجعة محتويات مشروع التعديلات الدستورية، والغرض من هذه اللجنة إعطاء صبغة ذات صبغة ديمقراطية وقانونية، إذ باشرت اللجنة

بدراسة فحوى مسودة التعديلات الدستورية ووضعت تقريرها النهائي على طاولة الجمعية الوطنية في الرابع من تموز ١٩٥٢ من أجل المصادقة عليه، وقد استطاع الرئيس سينجمان ري تمرير التعديل الدستوري بعد أن صوت عليه بالإجماع مقابل امتناع عضو واحد عن التصويت^(٦).

وبعد التصديق على التعديلات الدستورية القاضية بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة، مع تقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين، مجلس نواب ومدة العضوية فيه أربع أعوام، والمجلس الاستشاري الذي يترأسه نائب رئيس الجمهورية ومدة العضوية فيه ست أعوام، على أن يتم تغيير ثلث أعضائه كل عامين، وبذلك التعديلات يكون الرئيس سينجمان ري قد فرض سيطرته على السلطة التشريعية، فإذا ما تقدم بمشروع ما ولم يوافق عليه مجلس النواب أحاله إلى المجلس الاستشاري لإقراره معتمداً في ذلك على الضغوط التي سمارسها نائبه من أجل ذلك، وبعد تحسن العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية طالب الرئيس سينجمان ري الجمعية الوطنية بتأجيل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في الخامس عشر من تموز ١٩٥٢ إلى الخامس عشر من آب ١٩٥٢ لكي يستطيع خلال تلك المدة من تهيئة الأوضاع المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية، وقد وافقت الجمعية الوطنية على ذلك الطلب^(٧).

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخابات الرئاسية لأنها ستكون مؤشراً حقيقياً أمامها لمعرفة مدى مستوى شعبية الرئيس سينجمان ري، وطالبت من الحكومة الكورية مشاركة لجنة إعادة بناء كوريا التابعة للأمم المتحدة في عملية الإشراف على سير العملية الانتخابية لأن ذلك سيمنحها شرعية ونجاحاً أكبر، وافق الرئيس سينجمان ري وأعضاء حكومته على إشراف لجنة إعادة بناء كوريا على سير العملية الانتخابية، وأعلن في الخامس عشر من آب ١٩٥٢ عن فوز الرئيس سينجمان ري بنسبة (٧٤,٦%) من إجمالي الأصوات، وفوز (كيم سونج سو) بمنصب نائب رئيس الجمهورية رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بفوز الرئيس سينجمان ري وعدته نجاحاً لسياستها الخارجية، فضلاً عن أن فوزه سيحقق لسياستها وأهدافها الخارجية مكاسب كبيرة، إذ أنه أفضل من يحقق لها أهدافها في المنطقة على الرغم من المشكلات التي كان يثيرها لها^(٨).

وبعد إنتهاء عام ١٩٥٣ الذي شهد تطوراً كبيراً في الأوضاع الداخلية للبلاد، تمثلت بتحسن علاقة السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس سينجمان ري والسلطة التشريعية المتمثلة بالجمعية الوطنية، وكان نتيجة ذلك التحسن في العلاقات تشريع العديد من القوانين التي تخدم

الصالح العام، ومن أهمها: قانون لمعالجة الجرائم التي تثار في وقت الحرب وقانون تأسيس الجمعيات والغرف التجارية والصناعية بهدف إعادة بناء الاقتصاد الكوري الذي دمرته الحرب الكورية أسهم صدور تلك القوانين في تطور واستقرار الأوضاع الداخلية للبلاد، فضلاً عن رفع شعبية الرئيس سينجمان ري بين شعبه، بدأ الإعداد للانتخابات البرلمانية في بداية عام ١٩٥٤ وتقرر إجرائها في العشرين من أيار ١٩٥٤، وقد تميزت تلك الانتخابات عن سابقتها بالدور المهم الذي أداه الرئيس سينجمان ري فيها كونه رئيساً لحزب رسمي، إلى جانب التصريحات التي أدلى بها سابقاً الذي سعى من خلالها كسب الرأي العام الكوري^(٩).

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية من الانتخابات البرلمانية موقفاً واضحاً، إذ شاركت في الإشراف على سير العملية الانتخابية لتحقيق النزاهة في سير العملية الانتخابية، وطالبت هيئة الأمم المتحدة بأن يكون لها دوراً في الإشراف على الانتخابات من خلال لجانها العاملة في كوريا الجنوبية، وقد وافقت الأخيرة على ذلك الأمر، وطالبت الرئيس سينجمان ري السماح للجنة توحيد وتعمير كوريا والتابعة لهيئة الأمم المتحدة بالمساهمة بالإشراف على سير العملية الانتخابية، وما كان من الرئيس سينجمان ري إلا الموافقة على ذلك لكي يُظهر للعالم مدى التقدم الحضاري والسياسي الذي وصلت إليه كوريا الجنوبية^(١٠).

أعلن عن بدأ الانتخابات في العاشر من أيار ١٩٥٤ وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها لاستقبال الناخبين، وتمخضت عن فوز حزب الأحرار الليبرالي بمئة وأربعة عشر مقعداً من أصل مئتين وثلاثة مقاعد أي ما نسبته (٣٦,٨%) من إجمالي الأصوات، وعُدَّت تلك النتائج فوزاً ساحقاً لحزب الأحرار الليبرالي على منافسيه، ليبسط نفوذه من جديد على الساحة السياسية في كوريا الجنوبية. تمكن أعضاء حزب الأحرار الليبرالي من زيادة أصواتهم داخل الجمعية الوطنية، وذلك من خلال جذب العديد من المستقلين إلى صفوفهم لكي يتمكنوا من الحصول على أغلبية الثلثين من المقاعد ليساعدتهم ذلك الأمر على تمرير أي قانون داخل الجمعية الوطنية وأما ما يخص موقف الإدارة الأمريكية من نتائج الانتخابات فقد أعلنت عن ارتياحها حيال ذلك، لأنها كانت راضية على سياسة الرئيس سينجمان ري المتشددة في التعامل مع العناصر المؤيدة للشيوعية، لتوافق تلك السياسة مع أهدافها الرامية للتخلص من النفوذ الشيوعي أو الحد منه، إنَّ سياسة الرئيس سينجمان ري دفعت الكثير من السياسيين الأمريكيين

بالاعتراض على دعوى التخلّص منه، لأنه الوحيد القادر على تنفيذ مخططات وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الحقبة، ولاسيما فيما يتعلق بالنشاط الشيوعي^(١١) .

أعلن الرئيس سينجمان ري عن تبنيه لتعديل دستوري جديد، فاقترح في السادس من أيلول ١٩٥٤ لائحة دستورية معدلة وقدم حزب الأحرار الليبرالي في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٤ لائحة التعديل الدستوري إلى الجمعية الوطنية من أجل مناقشتها والتصديق عليها، وعقدت الجمعية الوطنية في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٤ اجتماعاً من أجل التصويت على التعديلات الدستورية، فصوّت مئة وخمسة وثلاثون لصالح التعديل الدستوري مقابل ستين صوتاً ضده، وأمتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، لذا أعلن النائب عن حزب الأحرار الليبرالي (تشو سن-شو) Choe Sun-Chu رفض اللائحة لعدم تحقيق العدد المطلوب وهو مئة وستة وثلاثون، وهو ما يمثل ثلثي الأصوات المطلوبة لإقرار اللائحة.

وفي ضوء ذلك طالب الرئيس سينجمان ري بعقد جلسة طارئة لدراسة نتيجة التصويت بصورة أدق، وإعادة تفسير العبارة (Sa-Sa-O-ip) إسقاط أربعة عشرات وإضافة خمسة والمعروفة بالأقرب إلى العدد الكامل، بنظر الإعتبار إذ أكد بأن مئة وخمسة وثلاثين تمثل ثلثي العدد (٢٠٣) بالضبط وهو المطلوب لإقرار اللائحة، لذا وافقت الجمعية الوطنية في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٤ على النسخة المعدلة من الدستور، أقرّر التعديل الدستوري تأسيس حزب جديد معارض لسياسة الرئيس سينجمان ري، وهو ما عرف بالحزب التقدمي ضمّ عدداً من أعضاء الحزب الديمقراطي وبعض أعضاء حزب الأحرار الليبرالي المنشقين والمعارضين لسياسة حزبهم، وعناصر أخرى مناوئة، ليصبح ذلك الحزب فيما بعد من أشد الأحزاب منافسة ومعارضة لحزب الأحرار الليبرالي. في ذلك الحين رأت الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة التعديل الدستوري فقد كان موقفها ايجابياً، إذ لم تكن ترغب بإقحام نفسها بهذه المسألة، ولاسيما بعد أن درس صناع السياسة الأمريكية مسألة التعديل الدستوري، ورأت بأن الرئيس سينجمان ري هو القائد والرئيس الأفضل والأوفى للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من المشكلات الكثيرة التي كان يسببها لها واعتقدت بأن رحيله سيخلق مرحلة من عدم الاستقرار السياسي في كوريا الجنوبية، وهو ما لا ترغب فيه لأنه يؤثر بشكل أو بآخر على مصالحها الاقتصادية والسياسية هناك، فضلاً عن ذلك خشيتها من مجيء رئيس قد لا يخدم مصالحها مثلما كان يفعل الرئيس سينجمان ري ومن جانب آخر، إن

الأسلوب الذي تم به تعديل الدستور أسهم في عدم استقرار الأوضاع الداخلية، ويمكن القول أن جعل مدة الرئاسة مفتوحة في ضوء التعديل الدستوري، يعدُّ حدثاً تاريخياً استثنائياً يخالف ويتعارض مع ثقافة الأمة الكورية التي كانت تأمل الاستناد إلى دستور يضمن حقوق الجميع على أساس المساواة والعدل بين المواطنين كافة^(١٢) .

بدأت كوريا الجنوبية مرحلة جديدة في عام ١٩٥٦ فقد شهد إجراء الانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة منذ تأسيس الجمهورية الكورية الجنوبية التي أدت إلى تطورات داخلية مهمة في البلاد، إذ أعلنت الجمعية الوطنية في الثاني عشر من شباط ١٩٥٦ عن البدء بالتحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية في البلاد، فشكلت لأجل ذلك لجنة مهمتها الإعداد والإشراف على سير العملية الانتخابية، وقد أكدت الجمعية الوطنية وشخصيات سياسية في البلاد على أهمية نزاهة الانتخابات من أجل ظهور أمام العالم أجمع وأمام هيئة الأمم المتحدة عن مدى التقدم الحضاري والفكري الذي وصلت إليه البلاد، والذي ستعكسه مجريات الانتخابات المزمع إجراءها رحبت هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتلك الانتخابات، وتمنيا أن تجرى بكل حرية وبدون أي عائق قد يؤثر على سير العملية الانتخابية، وأكدوا على أهمية تذليل كل العقبات التي ربما ترافق أو تسبق العملية الانتخابية وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك عن رغبتها في تقديم كافة أنواع الدعم من أجل إنجاح تلك الانتخابات^(١٣) .

وأعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات في الثامن والعشرين من آذار ١٩٥٦ عن فتح باب الترشيح للانتخابات، بدأً الحزب الديمقراطي بحملة انتخابية قوية ضد منافسه الشرس حزب الأحرار الليبرالي برفع شعارات معادية له، ولنظام الرئيس سينجمان ري مؤكدين على مدى الفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة، وسوء الإدارة، وقد كانت حشود مرشحي الحزب الديمقراطي أكبر بكثير من تلك التي لنظائريهم من حزب الأحرار الليبرالي، وقبل بدء الانتخابات المزمع إجراؤها في الخامس عشر من أيار ١٩٥٦ ولسوء حظ الديمقراطيين توفي شن أيك هوي في الخامس من أيار من العام نفسه، ممّا ساعد ذلك الأمر على إعطاء فرصة أكبر لفوز الرئيس سينجمان ري، فقد أعلن كل من لي شونجتاي وبالك كي شول انسحابهم من الانتخابات، يبدو أنّ وفاة شن أيك هوي كانت وراءها مؤامرة سياسية يتزعمها الرئيس سينجمان ري وحزبه الجديد من أجل تصفية خصومهم السياسيين، كما عملت الشرطة الكورية وحزب الأحرار الليبرالي على إعاقة تنقل المرشحين بين المدن الكورية لنشر دعاياتهم الانتخابية، مع استخدام القوة والتخويف لأجل ذلك^(١٤) .

وحذرت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس سينجمان ري من التلاعب بنتائج الانتخابات أو أي عمل آخر يؤثر على سير العملية الانتخابية، مؤكدةً له بأنه سيكون لذلك العمل أن حصل عواقب وخيمة بعد أن تأكدت بأن بعض المعارضين ينوون القيام بتظاهرات ضد الحكومة الكورية، وأعلن في الخامس عشر من أيار ١٩٥٦ عن فتح باب الاقتراع السري للشعب، وجرت الانتخابات بهدوء تام تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة، فضلاً عن اللجان الانتخابية الكورية التي أدت دوراً واضحاً وبارزاً في انجاح العملية الانتخابية. وبعد انتهاء الانتخابات وفرز الأصوات، أُعلن عن نتائجها في الثاني والعشرين من أيار من العام نفسه بفوز الرئيس سينجمان ري بـ (٥,٠٤٦,٤٣٧) صوتاً أي ما يقارب (٥٥,٦%) وعلى الرغم من فوز الرئيس سينجمان ري بولاية رئاسية ثالثة، فإن نظرة مقارنه وقريبة بين نتائج الانتخابات لعامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦، تبين تراجعاً واضحاً في شعبيته، رحّبت الإدارة الأمريكية بنتائج الانتخابات وباركت للرئيس سينجمان ري ذلك الفوز، وأكدت له أنّ هذه النتائج تدل على مدى التقدم الحضاري والفكري الذي وصل إليه الشعب الكوري، وأبدت ارتياحها لفوز شانج ميون بمنصب نائب رئيس الجمهورية، ممّا يدل على انحسار الخلافات وانبعاث روح الديمقراطية في البلاد، ومن الجدير بالذكر إنّ فوز الرئيس سينجمان ري في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٦ مثلاً حدثاً مهماً في تاريخ كوريا الجنوبية، إذ بدأت معه صفحة جديدة من الأحداث والتطورات التي كان لها أثرها على الأوضاع السياسية خاصة والداخلية عامة^(١٥) .

درس الرئيس سينجمان ري بعد انتخابات عام ١٩٥٦ إمكانية منع نائب الرئيس من الصعود إلى رئاسة الجمهورية في حالة غياب الرئيس ولأي سبب كان من خلال سيطرة برلمانية أكبر، وعمل أيضاً على تغيير الهيئة الوزارية وقيادته العسكرية ليأتي بموالين له، وجعل الشرطة الوطنية تحت قيادة ضباط كبار ذات ولاء شخصي له، وأخضع استخبارات الجيش والقوات الأمنية الأخرى لسيطرته المباشرة، ومن الأحداث الأخرى المهمة هو انقسام حزب الأحرار الليبرالي إلى قسمين، الأول أطلق على نفسه (أسم الأحرار)، وأولئك كانوا مستعدين لتكثيف علاقاتهم مع الدول الغربية، والقسم الثاني هو (المحافظين) الذين سعوا للإبقاء على نفوذهم بشتى الوسائل، ممّا أدى إلى حدوث تنافس كبير بين الطرفين انتهى بتغلب المحافظين^(١٦) .

كان المحافظون ذو نفوذ قوي، ولهم علاقات مع بعض المنظمات الأمنية، استطاعوا من خلال قسوتهم من جمع أموال طائلة من الشعب بطرق وأساليب غير مشروعة من سلب

وابتزاز، ممّا أساءَ لسمعة حزبهم وكره الشعب لهم، وفي الرابع من أيلول ١٩٥٦ تعرض نائب رئيس الجمهورية شانج ميون أثناء إلقاء خطاباً خلال مؤتمر للحزب الديمقراطي إلى محاولة اغتيال عندما أطلق أحد الأشخاص النار عليه فأصابه بيده، فألقت الشرطة القبض على حامل البندقية، واعترف أثناء التحقيق إنّ كلاً من وزير الداخلية ورئيس الشرطة الوطنية هما من دفعاه للإقدام على تنفيذ العملية، وعلى أثر ذلك شنت المعارضة الكورية والتمثلة بالحزب الديمقراطي في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٧ هجوماً قوياً على سياسة الرئيس سينجمان ري متهمة إياه بالتدخل في شؤون القضاء، ولاسيما بعد أن رفض الرئيس سينجمان ري إجراء إعادة التحقيق مع وزير الداخلية ورئيس الشرطة، أعلن براءتهما من التهمة الموجهة إليهما، ومن الأحداث المهمة الأخرى استمرار الرئيس سينجمان ري بالدعوة للزحف نحو الشمال من أجل القضاء على الشيوعية والوقوف ضد سياسة التوحيد السلمي الذي نادى بها البعض، ولاقت تلك السياسة معارضة قوية من المؤمنين بفلسفة التوحيد السلمي، إلا أنّ رد الرئيس سينجمان ري كان سريعاً فقد أمرَ بإلقاء القبض على المعارضين ويتضح ممّا سبق، أن الرئيس سينجمان ري استطاع فرض نفوذه ومسك الأمور بقبضه فولاذية أن دل على شيء فإنما يدل على قيادة البلاد نحو حكم دكتاتوري أسكتت في ظلّه صحيات وأقلام الحرية والتعبير عن الرأي بشكل كامل^(١٧) .

أخذت الأنظار تتوجه بصورة أساسية إلى الانتخابات البرلمانية مع حلول عام ١٩٥٨ والمزمع إجراؤها في العاشر من أيار ١٩٥٨، وقد امتازت تلك الانتخابات عن الانتخابات البرلمانية السابقة بأهميتها الكبيرة في تحديد المستقبل السياسي لكوريا الجنوبية ولتكون مؤشراً جديداً أمام الإدارة الأمريكية على مدى ثقة الشعب الكوري بحكومة الرئيس سينجمان ري شريطة ضمان الحرية للناخبين، ولتكون دليلاً على مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتماد عليه في منطقة الشرق الأقصى، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للانتخابات من أجل استمرار تقدم العملية السياسية، فقد اقترحت بأن تشرف لجنة توحيد وتعمير كوريا التابعة للأمم المتحدة على الانتخابات، وقد وافقت الحكومة الكورية الجنوبية على ذلك، ممّا دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة، بتكليف تلك اللجنة لمراقبة العملية الانتخابية^(١٨) .

اعتقدَ نائب رئيس الجمهورية شانج ميون بأنّ فوز حزبه في الانتخابات يعدُّ أمراً مستحيلاً، ولاسيما أنّ حزب الأحرار الليبرالي كان قد بدأ وبشكل قوي التحضير للانتخابات،

وسُخِّرت الشرطة الوطنية لهُ التي قامت بتهديد مؤيدي الحزب الديمقراطي وباقي الأحزاب الأخرى، وفرض عليهم غرامات بحجج واهية، ومنعهم من نيل الرخص التجارية لممارسة أعمالهم التجارية، وأمام ذلك عجز الحزب الديمقراطي وباقي الأحزاب من اتخاذ أي موقف حيال ذلك، بسبب النفوذ الكبير الذي يتمتع به حزب الأحرار الليبرالي وسيطرته على أهم دوائر الدولة^(١٩).

أُجريت الانتخابات البرلمانية في العاشر من أيار ١٩٥٨ التي شهدت إقبال الناخبين الكبير على صناديق الاقتراع من أجل انتخاب مرشحهم، وبعد الإنتهاء من فرز الأصوات أُعلن عن فوز حزب الأحرار الليبرالي بمئة وست وعشرين مقعداً من أصل مئتين وثلاث وثلاثين مقعداً أي ما نسبته (٤٢,١%) من إجمالي الأصوات، مؤكداً أن حزب الأحرار الليبرالي، وحكومة الرئيس سينجمان ري قد زورت الانتخابات، فضلاً عن اتهام الحكومة بممارسة ضغوطاً مختلفة تجاه الناخبين، كانت نتيجة الانتخابات خلاف توقعات الولايات المتحدة الأمريكية التي توقعت هزيمة حزب الأحرار الليبرالي، لكن تقارير لجان الإشراف أكدت على نزاهة عملية الإقتراع والفرز على الرغم من حدوث بعض الخروقات مثل تزوير بطاقات الإقتراع التي كشفت عنها اللجان المشرفة^(٢٠). أدرك حزب الأحرار الليبرالي رغم فوزه في الانتخابات صعوبة المرحلة القادمة بوجود منافس قوي ممثلاً بالحزب الديمقراطي خصوصاً وأنّ البلاد مقبلة على الانتخابات الرئاسية المنفوق إجرائها في عام ١٩٦٠، لذا سعى كل من الحزب الأحرار الليبرالي والحكومة على استخدام إجراءات قمعية أوسع من أجل البقاء في السلطة^(٢١).

قدم الرئيس سينجمان ري للجمعية الوطنية في الثالث من آب ١٩٥٨ مسودة التعديل التي أُجريت على قانون الأمن القومي، ولكن المعارضة رفضتها وعدتها تهديداً لحريات المواطن الكوري، فقد أكدت المادة السابعة عشر من الفقرة الخامسة من اللائحة معاقبة أي فرد استنقذ أو اتصل بالشيوعية، أو حاول إثارة الفتن والاضطرابات من خلال إعلان أو نشر وقائع أو أخبار كاذبة، أكد الرئيس سينجمان ري مجدداً أنّ تعديل قانون الأمن القومي مُعدّ من أجل التغلب على النفوذ الشيوعي المتصاعد أو الحد منه، وأكد مجلس الوزراء في بيان له وقع عليه أغلب وزراء الدولة أن إقرار ذلك القانون له أهمية كبرى للأمن الداخلي لكوريا الجنوبية موضحاً بالقول: "إنّ القوانين القائمة فعلاً غير وافية للتعامل بشكل جدي وتام مع العملاء الكوريين

الشماليين، لمن كانت نشاطاتهم التخريبية واسعة للغاية، لذا يجب استصدار قانون يحد من تلك النشاطات" (٢٢)

استخدمت المعارضة العديد من الأمور لعرقلة إقرار ذلك التعديل منها إثارة المعارضة الشعبية من خلال عقد الاجتماعات العامة للتنبيه على مدى الخطر الذي يحمله ذلك التعديل، وقد ردت حكومة الرئيس سينجمان ري على ذلك بإصدارها أمراً بإلقاء القبض على جميع المشتركين بالإجتماعات والندوات والتظاهرات، بحجة إنَّ هناك معلومات لدى الحكومة عن وجود مؤامرة شيوعية لتدمير البلاد إنَّ عناد الرئيس سينجمان ري ورغبته في إقرار ذلك التعديل، دفعت أعضاء الحزب الديمقراطي إلى التوجه للإدارة الأمريكية، لإيجاد صيغة لحل الأزمة، فاتصلوا بالسفير الأمريكي في كوريا الجنوبية (داولنك) الذي لم يكن بعيداً عن تلك الأحداث، وشرحوا له مدى خطورة ذلك القانون على الحياة السياسية والديمقراطية في أبدى السفير الأمريكي داولنك انزعاجه الكبير من مسألة التعديل الدستوري المفترض، وحثَّ الكوريين بأنه إذا ما تم تمريره فإنَّ مكانة كوريا ستهتز آسيوياً ودولياً، لم يلق القانون ولا الطريقة التي تمت بموجبها المصادقة عليه، ترحيب الإدارة الأمريكية، بل وأبدت استياءها الشديد من تلك الإجراءات، لذلك حاولت إدارة الرئيس (أيزنهاور) Dwight D. Eisenhower حثَّ الرئيس سينجمان ري عن العدول في اتخاذ مثل هذه الخطوة التي رأت إنها ستسهم بتفاقم الأزمة في البلاد وردَّ الرئيس سينجمان ري ان الغرض من القانون فهو لمحاربة التواجد الشيوعي وليس لأغراض شخصية، منتقداً في الوقت ذاته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولتها التدخل في الشؤون الداخلية لبلاده واضطرارة للقيام بذلك جاء متوافقاً للمقولة (الغاية تبرر الوسيلة)، ولاسيما أنَّ التواجد الشيوعي كان قريباً من حدود البلاد، والذي كان يمثل خطراً على وحدة وسلامة البلاد بحسب ادعائه، وأنه بذلك الإعتراف استطاع أن يخرج من دائرة الشك التي وجهت ضده بأنَّ ذلك القانون كان ضدَّ أعضاء الحزب الديمقراطي ولأغراض شخصية. وبعد تعديل قانون الأمن القومي، وإقناع الرئيس سينجمان ري للإدارة الأمريكية للغرض الحقيقي من وراء إصدار ذلك القانون نالَ الرئيس سينجمان ري المزيد من الحرية والنفوذ في قمع كل من يقف ضد سياسته (٢٣).

تأكدت الإدارة الأمريكية بما لا يدع مجالاً للشك أننا لرئيس سينجمان ري قد أقرَّ ذلك القانون من أجل إقصاء معارضيه تحت غطاء الشيوعية، لذا رأت أن الإستمرار بدعم الرئيس

سينجمان ري سوف يؤدي أولاً إلى كره الشعب الكوري الجنوبي لها، وذلك الأمر سيؤدي إلى سمعة الإدارة الأمريكية في العالم، ثانياً فإنه في حالة وفاة الرئيس سينجمان ري أو اغتياله وهو أمر لا تستبده الإدارة الأمريكية، بسبب كثرة أعدائه سواء داخلياً والمتمثلة بمعارضيه من داخل حزبه أو من باقي الأحزاب الأخرى، أو خارجياً والمتمثلة بالشيوعيين، فإن الشعب الكوري أو بصورة أدق السياسيين الكوريين سيلجؤون إلى الصين أو الاتحاد السوفيتي للوقوف بجانبهم، وهنا ستكون الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت كوريا الجنوبية كحليف استراتيجي، وهو ما يعد هزيمة سياسية أمام الاتحاد السوفيتي. وبعد تلك الإجراءات حاول الرئيس سينجمان ري قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منعها من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، لذا اعتقد أن أفضل وسيلة لذلك هو تقديم بعض التنازلات حفاظاً على أمن الدولة من جانب، ومنع محاولات التدخل الخارجي من جانب آخر^(٢٤).

وتبعاً لذلك قدم الرئيس سينجمان ري مقترح التسوية القضائية يقضي بتعديل القانون ليكون قانوناً محلياً يقتصر على مدينة فقط دون سائر مدن الدولة بأسرها، ويستخدم عند الضرورة القصوى في حالة وجود خطر حقيقي يهدد أمن الدولة. وافق أعضاء الحزب الديمقراطي على ذلك المقترح بشرط أن يُقدم وزير الداخلية في حينها (نو كيم) No Kim، استقالته واستبداله بـ(تشان أل) Chan Il مع إجراء بعض التعديلات على القانون المقترح، وقد وافق الرئيس سينجمان ري على ذلك لهذا لم يبق أمام الحزب الديمقراطي أي حجة تمنعه من قبول قانون الأمن القومي، لينتهي الأمر وفقاً لذلك بإعلان الموافقة عليه وإقراره في الثلاثين من أيار ١٩٥٩^(٢٥).

وهكذا استطاع الرئيس سينجمان ري من تمرير مشروعه بسلام بعد تقديم بعض التنازلات، وعُد ذلك نصراً لسياسته الداخلية، إذ تمكن بحنكته السياسية أن يتخطى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لكوريا، فضلاً عن ذلك وهو الأهم إنهاء الأزمة السياسية التي كادت أن تعصف بكوريا الجنوبية، وإعادة الأوضاع على ما كانت عليه، لتبدأ الإستعداد لحدثٍ مهم ألا وهو الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٠.

المبحث الثاني : تحديث القوات المسلحة الكورية الجنوبية وموقف الولايات المتحدة

الأمريكية منها

ما ان وضعت الحرب الكورية اوزارها حتى بدأت مطالب كوريا الجنوبية تدق ابواب واشنطن للحفاظ على امنها وسيادتها وسلامة اراضيها من اي تهديد خارجي لذا دعتها الى ضرورة عقد معاهدة دفاع مشترك لمواجهة التهديد الشيوعي، اعلن وزير الخارجية الامريكية "جون فوستر دالاس" بعد ايام من عقد الهدنة التي اوقفت الحرب الكورية بانه سيؤهل لعقد مشاورات مع اعضاء الحكومة الكورية فيما يخص سياسة حكومته تجاه كوريا الجنوبية وتم عقد الاجتماع في اب ١٩٥٣ واتفق الجانبان على ضرورة عقد معاهدة امنية ثنائية بهدف الحفاظ على امن كوريا الجنوبية طلب الرئيس الكوري "سينغان ري" ادراج فقرة تنص على ا ناي هجوم على بلاده يعد هجوما على الولايات المتحدة الامريكية الا ان وزير الخارجية جون فوستر رفض معلل ان هذا الطلب يعد انتهاك للاحكام الدستورية الامريكية وان مسالة اعلان الحرب تعود للكونغرس الامريكي^(٢٦)، وتم توقيع المعاهدة في الاول من تشرين الاول من العام نفسه وتضمنت بنود منها^(٢٧) :

- ١- العمل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجهود الخاصة والعامة بمساعدة الادارة الامريكية والعمل على احلال الاستقرار السياسي في البلاد.
 - ٢- وجوب التشاور بين الطرفين واتخاذ الاجراءات اللازمة في حال تعرض كوريا الجنوبية لهجوم خارجي.
 - ٣- تقدم الولايات المتحدة كافة انواع الدعم العسكري واللوجستي في حال تعرض كوريا الجنوبية لاي عدوان خارجي اما اذا اقامت كوريا الجنوبية حربا على اي دولة فان الولايات المتحدة ستقف على الحياد .
 - ٤- زيادة برنامج اعادة تاهيل القوات الكورية والعمل على تحديثها وتطويرها من خلال تزويدها بلاسلحة والمعدات.
 - ٥- ضرورة تقديم الارشاد والتدريب للقوات الكورية الجنوبية من خلال ارسال مدربين امريكيين.
- بدأت الولايات المتحدة الامريكية بعد توقيع المعاهدة باعداد فريق من المستشارين العسكريين لارسالهم الى كوريا الجنوبية لتنفيذ المعاهدة وشحن المعدات العسكرية الحديثة بما في ذلك الطائرات والبوارج الحربية ومضادات الطائرات اذ رأيت ان امنها القومي يحتم وجود جيش قوي في كوريا الجنوبية للتعامل مع اي تهديد لمصالحها في الشرق الاقصى^(٢٨) .

وفي تشرين الاول ١٩٥٣ وافقت الحكومة الكورية الجنوبية على ابقاء الجيش الثامن الامريكى على اراضيها وامتدتها الولايات المتحدة الامريكية بمساعدات اقتصادية تقدر بنحو مليارى دولار امريكى مع المساهمة في تدريب قواتها المسلحة على فنون القتال الحديثة طالب رئيس كوريا الجنوبية سيغان ري بموافقة الولايات المتحدة على مشروع قدمه في اذار ١٩٤٥ تضمن تزويد كوريا الجنوبية بدعم عسكري يشمل جميع صنوف القوات المسلحة الكورية وتدريب القوات الكورية وتجهيزها ليصل الى ٢٠ فرقة عسكرية رفضت الادرة الامريكية تلك المطالب لقناعتها ان الرئيس سينغان ري سعى وراء تطوير الجيش كوريا للحد الذي يمكنه من غزو كوريا الشمالية وهو ما لاترغب به الولايات المتحدة لانه يعارض مصالحها^(٢٩) .

الا ان رئاسة الاركان التابعة للامم المتحدة تقدم في نهاية اذار ١٩٥٤ بمقترح للرئيس ايزنهاور لتطوير القوات العسكرية الكورية الجنوبية دون زيادة عدد افرادها لاقت المقترحات ترحيب كبير من الرئيس الكوري سيغان ري و الرئيس الامريكى ايزنهاور وتم تعيين الجنرال "فان فليت" لتدريب قوات الكورية الجنوبية وقدم الجنرال فان فليت بضرورة زيادة عدد القوات الكورية الجنوبية باستحداث (٣٥-٤٠) كتيبة وزيادة تسليحها لقي تقرير الجنرال فان فليت معارضة اذ ان زيادة قوة كوريا العسكرية يدفع بالرئيس سيغان للقيام باعمال عدائية ضد الصين او كوريا الشمالية وبعد مفاوضات مطولة ونقاشات وافقت الولايات المتحدة في ١٤ ايلول ١٩٥٤ على تشكيل عشرين فرقة عسكرية احتياطية مع تزويدهم بالاسلحة وتبعا لذلك عقدت الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية معاهدة في كانون الثاني ١٩٥٥ منحت بمقتضاها كوريا ٢٦ سفينة حربية مختلفة الاحجام والاستعمالات لمدة خمس سنوات مع حرية التصرف بها دون الرجوع للولايات المتحدة مع تزويدها بكاسحات الغام من طراز (MSC)^(٣٠)، وعلى الرغم من زيادة القدرات العسكرية الكورية سعر الرئيس سيغان ري الى المزيد من القوة فاستثمر في العاشر من حزيران ١٩٥٥ وجود مدير مكتب الشؤون الاسيوية بوزارة الخارجية الامريكية (روبرت جي ماك كلاركن) في السفارة الامريكية في سيؤول فكلف الجنرال شون جال كون لاجراء لقاء معه اعرب عن قلقه ازاء ما اسماه التصعيد الشيوعي في كوريا الشمالية وتفوق قوات الشمالية على قوات بلاده بعدة امور اهمها انواع الطائرات النفاثة واعادتها فضلا عن تحديث اجهزة المطارات وسلاح المدفعية والالات المدرعة وعدد القوات الكورية الشمالية الذي يفوق قوات كوريا الجنوبية اطلع روبرت كلاركن صناع القرار والسياسة الامريكية على

مجريات المباحثات مع الجنرال شون جال كون بمسالة رفع التسليح في كوريا الجنوبية الا ان الادارة الامريكية حالت دون الموافقة لانه يتعارض مع اتفاقية الهدنة واستقر الراي الامريكي على اجراء مشاورات مع الدول المشاركة في الحرب الكورية للنظر في مسالة تقديم المساعدات العسكرية لكوريا الشمالية من الصين والاتحاد السوفيتي بناء على الخطابات التي ارسلتها كوريا الجنوبية للامم المتحدة والذي من شأنه يخل ببنود اتفاقية الهدنة المعقودة عام ١٩٥٣ وبناء على مبدأ توازن القوى اتجهت الولايات المتحدة لرفع كفاءات قوات كوريا الجنوبية لمقابلة الدعم الذي تلقاه كوريا كوريا الشمالية (٣١) .

سارعت وزارة الدفاع الكورية الجنوبية بتقديم قائمة مطولة بما يلزمها من اسلحة الا ان الولايات المتحدة ونظرا لخبرتها بالرئيس الكوري الجنوبي اقترحت اجراء محادثات مشتركة بينها وبين كوريا لمناقشة المطالب ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في ان تتحمل كوريا الجنوبية عبء الدفاع عن اراضيها وافق الوفد الامريكي على تقديم المزيد من الاسلحة الحديثة والمطورة باعداد تجعلها متفوقة على كوريا الشمالية (٣٢) .

وفي ٢٥ حزيران ١٩٥٩ قدمت الولايات المتحدة اقتراحا للرئيس سيغان ري يتخفيض عدد القوات الكورية الى ست عشرة فرقة فعالة مع تحديث اكبر للقوات الا ان سيغان ري رفض بحجة ان القرار سيعرض الف شخص للبطالة وعلى الرغم من رفض كوريا الجنوبية المقترح الا ان الولايات المتحدة الامريكية سعت لتزويد كوريا الجنوبية بالاسلحة المتطورة مع مستشارين لرفع كفاءة الجنود الكوريين، كما رغبت كوريا بالحصول على اسلحة نووية اذ ان نشأة الاسلحة النووية في شبه القارة الكورية يعود الى الحرب العالمية الثانية فحين اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب الى اليابان اتخذت اليابان قرار يقضي بنقل برنامجها النووي السري الى الجزء الشمالي من شبه الجزيرة الكورية لابعاد خطر الغارات الجوية الامريكية على جزر اليابان، واستولت القوات السوفيتية على بقايا البرنامج النووي الياباني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اثر تقسيم كوريا الى قسمين ، لم يكن الكوريين الجنوبيين بعيدين عن فكرة البرنامج النووي عند تاسيس دولتهم قدم سيغان ري للولايات المتحدة طلب لتزويد بلاده بهذا السلاح المهم الذي سيضمن امن كوريا الجنوبية وقد جوبهت تلك الطلبات بالرفض من الجانب الامريكي لعلمها ان سيغان يسعى لتوحيد شطري كوريا بكل الوسائل وهو امر لا ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية الا ان الرفض الامريكي لم يدم طويلا فسرعان ما اعاد صناع

القرار الأمريكي حساباتهم واخذوا يدرسون الامر واتفقت الاراء في النهاية على وجوب تزويد كوريا الجنوبية بالطاقة النووية لكن للاستعمال السلمي لا لاغراض عسكرية وتم توقيع اتفاق التعاون النووي لاغراض السلمية بين البلدين في واشنطن في شباط ١٩٥٦ وقد اعرب "سيغان ري" عن امتنانه للإدارة الأمريكية الا ان الرئيس الكوري الجنوبي عاد وطلب تزويد قواته العسكرية بالسلاح النووي لكن ايزنهاور رفض نشر رؤوس النووية في الاراضي الكورية الجنوبية (٣٣)

المبحث الثالث :- اولا :التطورات الاقتصادية وموقف الولايات المتحدة منها

١٩٥٣-١٩٦٠

أثرت الحرب العالمية الثانية بصورة أو بأخرى على الاقتصاد الكوري، فقد أصبحت جميع طرق النقل مسخرة لخدمة الجيش الياباني، ممّا أدى إلى حدوث إهمال كبير بجميع قوات الري والجسور والطرق، فضلاً عن انخفاض المستوى المعاشي للسكان وبشكل كبير (٣٤) ، وأدى الإستنزاف غير المدروس والإهمال المطبق إلى تعطيل الصناعة التي كانت قد أخذت بالتطور التدريجي، فقد أهملت المصانع، وأنظمة الإتصال والتجارة كافة، وتحولت شبه الجزيرة الكورية إلى مصدر أساسي لإمداد وتموين الجيش الياباني، تاركاً الشعب الكوري يلاقي مصيره من الفقر والجوع (٣٥) .

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية في الثاني من أيلول ١٩٤٥ انتهى الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية، وقد وصفت الأخيرة بأنها أصبحت مجتمع أقطاعي حُرْم أفرادُه من اكتساب أية مهارات إدارية أو تنظيمية، ممّا حدا بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بأن يقترح وضع شبه الجزيرة الكورية تحت الوصاية الدولية لمدة ثلاثين عاماً من أجل تدريب الكوريين سياسياً حتى ينعموا بالإستقلال القومي، ويحققوا تقدماً في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية، لذلك اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى شطرين عند خط عرض ٣٨ درجة، وقد وافق الاتحاد السوفيتي على ذلك المقترح وترتب على ذلك التقسيم نتائج سيئة بالنسبة للجزء الجنوبي (كوريا الجنوبية) والتي تمثلت في هجرة وفرار نحو (٢,٣) مليون نسمة قادمين من شمال شبه الجزيرة الكورية (كوريا الشمالية) إلى كوريا الجنوبية، وكذلك العائدين من اليابان، وأما ما يخص مصدر الطاقة، ولاسيما الطاقة الكهربائية فقد قطعتها كوريا الشمالية عن كوريا الجنوبية إذ كانت الأولى تستحوذ على (٨٠%) من

مصادر الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، فضلاً عن ندرة المواد الخام، وفقدان كوريا الجنوبية إلى مصانع الإسمنت والحديد الصلب والأسمدة وغيرها من المصانع التي كانت متواجدة في كوريا الشمالية^(٣٦).

ارتبطت كوريا الجنوبية بعلاقات سياسية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء الظروف التي حسمت بها معارك الحرب العالمية الثانية، ولم ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في أن يكون أحد حلفائها الآسيويين بذلك الضعف، كما هي عليه كوريا الجنوبية في ذلك الوقت، فقد بذلت جهوداً واسعة من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد، فقدمت المشورة والمساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية، كان معدل المساعدات الأمريكية خلال المدة من ١٩٥٣-١٩٥٨ تصل إلى نحو (٢٧٠) مليون دولار أمريكي، أي (١٢) دولار لكل فرد سنوياً، وهو ما يعادل (١٥%) من متوسط دخل الفرد السنوي في تلك المدة، وقد غطت المساعدات تمويل (٧٠%) من واردات كوريا الجنوبية، و(٧٥%) من تكوين رأس المال الثابت^(٣٧).

كان الهدف ظاهرياً من تلك المساعدات هو إصلاح ما دمرته الحرب الكورية، أما الهدف الجوهري فهو إيجاد قاعدة من العمالة الكورية الجنوبية المدربة عن طريق تطوير التعليم ومحو أمية الكبار، وربطت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها الاقتصادية والعسكرية والفنية بمتابعة دقيقة للسياسات المالية النقدية وأسعار الصرف، وذلك لضمان استعمال المساعدات في المكان المناسب من أجل المحافظة على استقلال واستقرار كوريا الجنوبية، وهو ما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة^(٣٨)، لم تكن المساعدات الأمريكية تسير بصورة سلسة فقد طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الرئيس سينجمان ري أثناء زيارته إليها في تموز ١٩٥٤، الموافقة على عدة نقاط م مقابل استمرار تدفق المساعدات إلى بلاده، ومن بينها ضرورة الاحتفاظ بمستويات واقعية لسعر الصرف في مواجهة الدولار في المقام الأول، فقد تميزت أسعار الصرف أثناء الحرب الكورية بارتفاع مبالغ فيه مقابل العملة المحلية وافقت الحكومة الكورية على إجراء تخفيضات في سعر الصرف إلى جانب قيام وزارة المالية بالتعاون مع المستشارين الأمريكيين من أجل تطوير برنامج شامل للإستقرار الاقتصادي في عام ١٩٥٥ أدى إلى خفض معدلات التضخم، إلا أنه أدى إلى خفض معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي من (٧,٠٧%) في عام ١٩٥٧ إلى (١,٩%) في عام ١٩٦٠^(٣٩).

أما أهم الأشكال التي اتخذتها المساعدات الأمريكية فيمكن إجمالها على النحو الآتي^(٤٠):

١. المساعدات التقنية، وتشمل تدريب الاقتصاديين الكوريين وتعليمهم على أفضل الوسائل الاقتصادية التي يكون لها أثر في رفع المستوى الاقتصادي للبلاد هذا من جهة، والمساعدة على إقامة المؤسسات القادرة على أداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية الصناعية وبناء عدد من المؤسسات الاقتصادية مثل معهد كوريا الجنوبية للتنمية من جهة أخرى، وقد بلغت قيمة تلك المساعدات بنحو عشرة ملايين دولار.

٢. الاستثمارات الاجتماعية ولاسيما في مجال التعليم، وتمثلت ببناء العديد من المدارس والجامعات

٣. المساعدات من فائض السلع الغذائية الأمريكية، ومن المعروف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقدم من فائض الحبوب والسلع الغذائية لديها كمساعدات غذائية لعدد من الدول التي ترتبط معها بعلاقات سياسية وطيدة، أو تلك التي تأمل في ممارسة تأثير سياسي معين عليها، بحيث تسد تلك الدول قيمتها للولايات المتحدة الأمريكية بعملائها المحلية، وذلك بمقتضى ما يسمى (القانون العام) رقم (٤٨٠) والصادر عام ١٩٥٤. كان لتلك المساعدات الأمريكية دوراً كبيراً في الإصلاحات الاقتصادية فيما بعد، ووضعت كذلك حداً لإنتشار الشيوعية التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ومن الجدير بالذكر وصلت تلك المساعدات من خلال ثلاثة برامج أساسية وهي^(٤١):

١- برنامج إدارة التعاون الاقتصادي الذي أسس عام ١٩٤٩.

٢- برنامج الإغاثة المدنية في كوريا الجنوبية الذي أسس عام ١٩٥٠.

٣- برنامج الأمم المتحدة لإعادة بناء كوريا الجنوبية الذي أسس عام ١٩٥٠.

إذ أسهمت المساعدات الأمريكية في حماية كوريا الجنوبية من الخراب الاقتصادي خلال حكم الرئيس سينجمان ري، كما أثرت الحرب الكورية التي أثرت بصورة كبيرة في تدهور الاقتصاد الكوري الجنوبي، لما لحق به من أضرار جسيمة في كل جوانب الاقتصاد، سواء أكان من الجانب الزراعي أو التجاري أو الصناعي، ومن جانب آخر كان للمساعدات الأمريكية أثر مهم في تثبيت التواجد الأمريكي في البلاد، فبتلك الأساليب استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم تواجدها في المنطقة بصورة أكبر^(٤٢).

اعتمدت السياسات الاقتصادية التي طبقت في عقد الخمسينيات في كوريا الجنوبية على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة والوسيلة كبديل للواردات مع تطبيق تعريفات كمركية حمائية وصلت نسبتها إلى (٤٠%)، ووضع نظام حصص متشدد وإصدار تراخيص الاستيراد ببرنامج نصف سنوي، واستمرت السياسة الصناعية في الخمسينيات مهتمة بالإنتاج المحلي أكثر من اهتمامها بالمنتجات الأجنبية^(٤٣). ولتسليط الضوء على أهم الجوانب الاقتصادية في كوريا الجنوبية التي شهدت تطوراً في جوانبها الاقتصادية، لا بد من التطرق إلى الجوانب الأساسية الآتية:- الجانب الزراعي:

تعدُّ كوريا الجنوبية بلداً زراعياً في نشأته التاريخية، وإلى بداية ستينيات القرن العشرين كان القطاع الزراعي من أهم دعائم اقتصاد البلاد ، سواء بحسب حجم إنتاجيته أو نصيبه من الناتج القومي الإجمالي، أو من حيث عدد العاملين به، فمساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة تبلغ نحو (٢١٤٣) ألف هكتار، وهو يوازي نحو (٢١,٦%) من إجمالي أقاليمها البالغة (٩٩) ألف كم^٢، فضلاً عن ذلك فإنَّ نحو ثلثي الكوريين يعملون بالقطاع الزراعي حتى أوائل الستينيات شهدت الزراعة تغيرات جوهرية، إذ أصدرت الحكومة الكورية الجنوبية نموذجاً للوحدة الزراعية صغيرة الحجم، وذلك من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٠ وهو المرحلة الثانية لهذا القانون الصادر عام ١٩٤٨، واستجابة لطلبات الفلاحين القوية باعتماد النموذج السوفيتي المطبق في كوريا الشمالية، بدأت الحكومة الكورية الجنوبية في التاسع من نيسان ١٩٥٠ بتوزيع (١٤٨,٠٠٠) فدان على نحو (١٢٠٠,٠٠٠) مزارع، فقد أعاد ذلك القانون توجيه رأس المال المعطل بعيداً عن المضاربات على الأراضي واستئصال جذور الإقطاع.

هدفت الحكومة الكورية بتطبيق ذلك القانون القضاء على طبقة الإقطاع التي كانت تمثل خطراً على الاقتصاد الكوري، كما أنها أرادت أن تبسط نفوذها وتسيطر على جميع الأراضي والمناطق الغنية بالمعادن والموارد الطبيعية الأخرى، من أجل استغلالها لدعم اقتصاد البلاد، وركزت الحكومة الكورية الجنوبية جهودها في بداية المسيرة الإصلاحية على إحداث تغييرات جذرية في الأرياف، وذلك من خلال إدخال أساليب حديثة في الزراعة، وبتطوير السياسة الزراعية لتوفير الحبوب الغذائية اللازمة لتأمين القوت للشعب، ورفع مستوى المعيشة لأن ذلك يدل على مصداقيتها أكثر من كونها قضية اقتصادية واجتماعية^(٤٤) .

أما ما يخصُّ أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في كوريا الجنوبية، فيأتي الأرز في مقدمتها إذ يعدُّ محصولاً أساسياً للغذاء، وأكثره أهمية بالنسبة للكوريين فهو يمثل (٦٠%) من الإنتاج الكلي للحبوب، وأكثر من (٤٠%) من دخل الزراعة، ومن ثم يأتي الشعير في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الأرز، يليهما في الأهمية محاصيل الذرة والحنطة وحبوب الصويا والقطن والكتان والتبغ والسّمسم وغيرها من المحاصيل الزراعية النقدية، وعلى الرغم من التطور الذي حصل في الجانب الزراعي إلا أنه تعرض إلى مشكلات عديدة أدت إلى تراجع كمية المحاصيل الزراعية، إذ أصبحت لا تكفي لسد الحاجة المحلية، ومن أهم تلك المشكلات هي بقاء الأغنياء (الملاكين السابقين) يملكون (٢٥%) من الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا الأمر أسهم في انحسار الفائدة لنسبة قليلة من المستفيدين فضلاً عن وسائل الري القديمة هي إحدى المشكلات الجوهرية التي واجهت الزراعة الكورية، فضلاً عن قلة السدود، وارتفاع منسوب المياه وفيضان الأنهار في فصل الشتاء، أدى هو الآخر إلى تراجع نسبة الإنتاج الزراعي^(٤٥) .

لذا ارتأت الحكومة الكورية الجنوبية طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حلٍّ لتلك المسائل المعقدة، لذلك فاتحت الأخيرة قيادة الأمم المتحدة من أجل مساعدتها لإنقاذ الاقتصاد الكوري الجنوبي، والتي بدورها قدمت برنامجاً لمساعدة كوريا الجنوبية لاستيراد أسمدة كيميائية وصلت إلى (٣٣٩,٧١٩) طناً للأعوام المالية ١٩٥١-١٩٥٢، إلا أنّ ما وصل إليها هو (٢٧١,٤٤٢) طناً فقط لغاية الثلاثين من حزيران ١٩٥٢، ومن ثم كانت كمية الأسمدة أقل من المعدلات المطلوبة لرفع الإنتاج بما يصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ولاسيما الأرز. وأرسلت كوريا الجنوبية في كانون الأول من العام نفسه ثلاثة طلاب من المدرسة وثمانية اختصاصيين زراعيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدريب على الأساليب الزراعية الحديثة كثفت الحكومة جهودها لاستصلاح الأراضي بإدخال أنظمة الماكينة الزراعية الحديثة في الريف الكوري، وعملت على تقديم القروض لغرض شراء الآلات الزراعية المتطورة، وصلت إلى (٨٠%) من إجمالي ثمن المعدات الزراعية، ودعمت لسياستها الإصلاحية بادرت الحكومة الكورية الجنوبية إلى زيادة الوعي والثقافة لدى الفلاحين من خلال طبع النشرات الزراعية، وفتح العديد من الدورات والندوات التعليمية والتثقيفية التي تصبوا إلى

زيادة ثقافة الفلاحين من الناحية الزراعية، وتعليمهم الطرق الصحيحة للزراعة وكيفية مواجهة المشكلات الزراعية التي يتعرض لها الجانب الزراعي^(٤٦).

وبعد انتهاء الحرب الكورية في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٣ أعلن الرئيس الأمريكي أيزنهاور عن وضع خطة لإعادة الأعمار بتكلفة بلغت (٢٠٠) مليون دولار، ومقابل تلك المساعدات طالبت بإجراء إصلاحات اقتصادية، وتحرير السياسات المالية وحرية تدفق الاستثمارات من أجل النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي وتم توجيه المساعدات الأمريكية خلال العام المالي ١٩٥٥-١٩٥٦ إلى بناء السدود ومشروعات الري الأخرى، وانتهت من بناء (٢٥٨) مشروعاً للري وبذلك تم تغطية نصف مساحة الأراضي الزراعية بنظام الري المنتظم، وكان من نتائج ذلك زيادة الإنتاج الزراعي خلال ذلك العام بنسبة (٣,٥) مليون طن، وهو ما شكل ارتفاعاً في الناتج القومي بنسبة (٣%) خلال العام المالي ١٩٥٥-١٩٥٦، لكن الناتج الزراعي ما زال بعيداً عن مواكبة الصناعة المحلية التي أصبحت في حاجة ملحة إلى المزيد من المحاصيل الزراعية، وتطور النمط الاستهلاكي لشعب كوريا الجنوبية كثيراً حتى أصبح الأرز لا يفي باحتياجات السكان على الرغم من الزيادة التي وصل إليها ليعود العجز مرة أخرى، ممّا اضطر بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ بأن تقدم (٥٩,٠٠٠) طن من الأرز إلى كوريا الجنوبية طبقاً لاتفاقية الفائض الزراعي المبرمة في كانون الأول ١٩٥٦^(٤٧).

عملت الحكومة الكورية الجنوبية أيضاً بإرسال الكثير من طلاب كلية الزراعة في جامعة سيؤول كبعثات تعليمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني ١٩٥٦ لدراسة وتطوير الخبرة الفنية لديهم في سبيل الحفاظ على الغابات ودراسة أفضل الوسائل الحديثة التي تسهم في تطوير تلك الثروة الوطنية، ووصلت إلى كوريا الجنوبية العديد من الأجهزة والمواد الكيماوية، وأجهزة البحث الأخرى اللازمة لمختبرات الغابات، وكذلك الأجهزة اللازمة لقسم علم الغابات في جامعة سيؤول ومكتب الغابات^(٤٨).

٢- الجانب الصناعي

ركزت القوات الأمريكية حين وصولها إلى كوريا الجنوبية على ترتيب الأوضاع في مجالات سكك الحديد والاتصالات والطاقة الكهربائية وغيرها من الخدمات الأساسية، بهدف مساعدة قواتهم المتواجدة هناك، وقد بذلت الإدارة الأمريكية جهوداً كبيرة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي واجهت الإدارة الأمريكية صعوبة كبيرة أمام رفع المستوى الصناعي الذي دمرته

السلطات اليابانية التي سخرت كل شيء لصالح الحرب، وعلى الرغم من ذلك كان الكوريون الجنوبيين يعتقدون أن الإستقلال من التبعية اليابانية معناه الحرية في العمل، ولا يفكرون بالمستقبل معتمدين في ذلك على مقولة "الله يرعانا" God Eraana فقد أكد الجنرال هودج على ضرورة قيام الكوريين الجنوبيين بالعمل بأنفسهم حتى يتحملوا مسؤولية بناء بلدهم، مع تقديم كل الدعم والإسناد لهم من الولايات المتحدة الأمريكية من أجل النهوض بالجانب الاقتصادي للبلاد، ولكن الجنرال هودج اصطدم بالحقيقة التي تؤكد أن اليابانيين ما يزالون يسيطرون أو يملكون المؤسسات والأعمال الصناعية في كوريا الجنوبية^(٤٩) ، وواجهت السلطات الأمريكية مشكلة أخرى متزامنة مع الحكومة الكورية الجنوبية، وهي وجود محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع الإسمنت والحديد الصلب في شمال شبه الجزيرة الكورية، فقد أدى ذلك الأمر إلى حدوث خلل في الهيكل الصناعي لكوريا الجنوبية الذي أحتاج إلى جهد مضاعف من أجل حل تلك المعضلة، لذلك عملت السلطات الأمريكية على التقارب مع الحكومة السوفيتية للحصول على اتفاق يشمل ضمان وصول الطاقة الكهربائية والفحم والحديد الصلب بشكل منظم وكافٍ من المناطق الشمالية، مع تزويد البلاد بالعديد من مولدات الديزل للتغلب على تلك المشكلة.

ونظراً لنقص الخدمات الأولية والصعوبات التي واجهتها مع بداية مسيرة التنمية الاقتصادية، اتبعت الحكومة الكورية الجنوبية بعض السياسات الاقتصادية من أجل التغلب على تلك العقبات ومنها^(٥٠):

- أ- تشجيع الشركات الصناعية الكورية على القيام بالعمليات الإنتاجية والتصنيع.
 - ب- القيام باستيراد المعدات والآلات الضرورية مع اكتساب الخبرة من الدول المتقدمة.
 - ت- دعوة الشركات العالمية المتخصصة في إقامة المصانع في كوريا الجنوبية.
 - ث- السماح للشركات الأجنبية، ولاسيما الشركات الأمريكية بالقيام بعمليات الإستثمار والصناعة في المنطقة الحرة الصناعية التي أقامتها الحكومة الكورية الجنوبية بهدف البناء الاقتصادي.
 - ج- دعم الصناعات الحكومية من خلال تقديم المزيد من الدعم والتسهيلات الائتمانية المصرفية.
- شهدت حقبة الخمسينيات تدفقاً للمساعدات الأجنبية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأمم المتحدة ولجانها العاملة في كوريا الجنوبية، فقد كانت تلك المساعدات توجه بالأساس إلى الغذاء والكساء والوقود والبضائع الاستهلاكية الأخرى، فضلاً عن الاهتمام

بالصناعة الكورية وانتشالها من حالة التدهور التي حلت بها، أهم الصناعات الموجودة في كوريا الجنوبية وأهم التطورات التي طرأت عليها.

أ- الصناعات الثقيلة:

تعدّ الصناعات الثقيلة إحدى محاور الاقتصاد الكوري الجنوبي وتشمل صناعة الحديد الصلب إذ الحكومة الكورية الجنوبية على تطوير مصانعها وتحسين نوعية منتجاتها، ممّا أنعكس بشكل ايجابي على تطوير صناعات أخرى مرتبطة بصناعة الحديد والصلب كصناعة الأسلحة والسفن والصناعات الإنتاجية الأخرى^(٥١).

كما مثلت الطاقة الكهرباء مصدراً مهماً من مصادر الطاقة الأخرى، فقد احتوت شبه الجزيرة الكورية على محطات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اليابانيين الذين قاموا بإنشاء أعداد كبيرة من تلك المحطات، من أجل خدمة أهدافهم ومصالحهم الشخصية، إلا أنّ تلك الطاقة سرعان ما تلاشت تدريجياً بسبب التدمير الذي طالها أثناء الحرب العالمية الثانية، أو بسبب منع كوريا الشمالية ضخ أو إرسال الطاقة الكهربائية إلى كوريا الجنوبية بعد إعلان تقسيم شبه الجزيرة الكورية لتنعم كوريا الشمالية بالطاقة الكهربائية لوحدها، بادر الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٤٨ بتقديم عدد من المواد الأولية اللازمة لإعادة تشغيل المحطات الكهربائية المعطلة، فضلاً عن قيامها بتزويد المدن الكورية بالطاقة الكهربائية عن طريق السفن الأمريكية الراسية والمتواجدة عند السواحل الكورية الجنوبية، وقد وصلت القدرة الإنتاجية التي زودت بها تلك السفن نحو (٥٠%) من حاجة كوريا الجنوبية للطاقة الكهربائية. ولجأت الحكومة الكورية الجنوبية إلى عدد من الطرق من أجل الحصول على إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الإفادة من مياه الأمطار الموسمية الغزيرة، ففي آب ١٩٥٣ وصل معدل إنتاج الطاقة الكهربائية إلى نحو (٦٧) ألف كيلو واط، شكلت الطاقة الكهرومائية منها (٢٠) ألف كيلو واط، لأجل التقليل من الاعتماد على الفحم للإحتفاظ باحتياطيه للإفادة منه في الوقت الذي تعجز فيه المصادر المائية عن ذلك، وقد ارتفع إنتاج الطاقة الكهرومائية من (٣٠%) بداية العام ١٩٥٣ ليصل إلى (٥٩%) في نهاية العام نفسه^(٥٢).

شهدت الطاقة الكهربائية زيادة واضحة في طاقتها الإنتاجية بعد أن تم تنصيب ثلاث وحدات للطاقة الحرارية بطاقة إنتاجية تصل إلى (٢٥,٠٠٠) كيلو واط في عام ١٩٥٨، ومن

أجل الحفاظ على الطاقة الكهربائية والإستمرار في ديمومتها أصدرت الحكومة الكورية الجنوبية بعض المنشورات والندوات التي دعت إلى الاهتمام بها والتقليل من استهلاكها من خلال زيادة الوعي والثقافة العامة لدى الشعب، فضلاً عن ذلك فقد قامت بإرسال عدد من الطلبة الدارسين في كلية الهندسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير خبراتهم في ذلك المجال^(٥٣) . وكانت للمساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحسين أداء صناعة الغزل والنسيج عاملاً مهماً في زيادة القدرة الإنتاجية للمعامل ليصل معدل الإنتاج منها إلى (٤,٢٣٩,٠٠٠) مليون متر سنوياً، فضلاً عن قيام الحكومة الكورية الجنوبية باستيراد عدد من المواد الضرورية الداخلة في صناعة الملابس الصوفية، مع استيراد مادة الحرير الصناعي التي أدت دوراً مهماً في سد النقص الحاصل في بعض الملابس القطنية قدمت لجنة إعادة بناء كوريا في السادس والعشرون من حزيران ١٩٥٨ العديد من الآلات ومكائن الغزل والنسيج الحديثة الصنع، وبعض الآلات التي استعملت في تنظيف القطن والكتان، ممّا أدى إلى رفع القدرة الإنتاجية للمنسوجات بنسبة (٦%)، ليشهد نهاية العام زيادة بالإنتاج تقدر بـ (١٨%) ويمكن القول، أنّ صناعة الغزل والنسيج على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومة الكورية، وبمساعدة وإسناد الولايات المتحدة الأمريكية واللجان التابعة لهيئة الأمم المتحدة والعاملة في كوريا، إلا أنّ إنتاجها من صناعة المنسوجات بقي متدني على الرغم من الزيادة الحاصلة في ذلك القطاع، الذي بقي يسد الإنتاج المحلي فقط^(٥٤) .

أما عن الصناعات الخفيفة الأخرى فأنها لاقت اهتماماً بارزاً من الحكومة الكورية، فقد تطورت صناعة المنتجات البلاستيكية والمنظفات الصناعية، وتم إنشاء العديد من مصانع المنظفات في العاصمة سيؤول وبعض المدن الأخرى في عام ١٩٥٤، وسأيرت كوريا الجنوبية التطور الدولي الحاصل في صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية، إذ أنتجت العديد من البضائع المتميزة منها المراوح الكهربائية والدراجات الهوائية وماكينات الخياطة، والأحذية الجلدية، ولعب الأطفال وغير ذلك من الصناعات^(٥٥) .

كما أبرمت الحكومة الكورية اتفاقية مع إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في التنقيب عن الفحم في عام ١٩٥٤ من أجل تقديم المشورة والدعم اللازم وتجهيزها بأحدث الآلات والمعدات الحديثة المستعملة في التنقيب واستخراج الفحم، ونتيجة لذلك الإسناد والدعم الحقيقي، فقد شهد إنتاج الفحم زيادة واضحة، تدريجياً ليشهد عام ١٩٥٨ ارتفاعاً ملحوظاً فقد

وصل إنتاج الفحم في منجم داي هاي كولي إلى نحو (١,٥٢٠,٣٨٠) طناً ، كما توجد في كوريا الجنوبية عدد من المعادن المهمة الأخرى مثل: النحاس، وتعدُّ منطقة (كونسان) Kunsan مركزاً لصناعة المواد النحاسية، ولاسيما الأسلاك الكهربائية، فضلاً عن ذلك وجود مادة الألمنيوم، والحديد الذي وصلَ معدل إنتاجه إلى نحو (٧٠٠) ألف طن سنوياً، ويعدُّ منجم (شونج جو) Choungjo من أكبر مناجم الحديد في كوريا الجنوبية، فضلاً عن الرصاص الذي وصلَ معدل إنتاجه إلى (٢٠) ألف طن عام ١٩٥٦ .

وأبرمت لجنة الأمم المتحدة لتعمير كوريا عقداً مع شركة أمريكية متخصصة بالتثقيب عن الذهب في التاسع من نيسان ١٩٥٤ لتقديم المعونة التقنية من أجهزة ومعدات وخبراء في ذلك المجال للتثقيب في منطقة تايشونني، وقد وجد فريق العمل الأمريكي إنَّ المنجم يحتوي على الذهب الخام بما يقدر بنحو (٤,٣) مليون دولار، وبدأت عملية الاستخراج عام ١٩٥٧، وقد شكل ذلك المشروع أهمية كبيرة لاقتصاد كوريا الجنوبية ليس فقط للعائد الذي سيذره، وإنما جاء تحفيزاً للشركات الأخرى لإقتحام ذلك المجال في كوريا^(٥٦).

- الجانب التجاري .

عانت كوريا الجنوبية بعد اندلاع الحرب الكورية من مشكلات اقتصادية عديدة، إذ لم يستطع الاقتصاد الكوري من مواجهة تلك الأعباء الجسام، ممَّا دعاه للإعتماد على القطاع الزراعي الذي شغل نسبة كبيرة من تكوين الناتج أو الدخل المحلي، وتعرضت طرق النقل والمواصلات إلى دمار هائل جراء العمليات العسكرية، ممَّا أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالناحية التجارية^(٥٧)، وسعت الحكومة الكورية إلى إعادة إصلاح الأضرار التي لحقت بطرق النقل والمواصلات من خلال تكثيف جهودها، فطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية، ولجان الأمم المتحدة العاملة في كوريا على مساعدتها في التخلص من الدمار الذي طال الجانب التجاري، فقد لاقت مناشدات الحكومة الكورية صداها لدى تلك الجهات التي وعدت بتقديم كل ما بوسعها لأجل إعادة الحياة التجارية وإنعاشها عملت لجنة إعادة بناء كوريا على إجراء مسح ميداني شمل جميع مدن كوريا الجنوبية لمعرفة مدى الأضرار التي لحقت بطرق النقل والمواصلات من أجل إيجاد الحلول اللازمة لذلك، وبعد الإنتهاء من عملية المسح وضعت اللجنة تقريرها الذي رفعته إلى هيئة الأمم المتحدة، وأكدت فيه على وجوب تقديم الدعم اللازم

من الأموال وإرسال الخبراء والمهندسين المتخصصين بالطرق والجسور من أجل إصلاح جميع طرق النقل المدمرة أو القديمة، سواء أكانت طرق برية أو بحرية^(٥٨).

وقامت هيئة الأمم المتحدة بإرسال العديد من الخبراء المتخصصين بالطرق من أجل الإشراف أو تقديم المشورة لوزارة النقل الكورية، مع تقديم جميع المواد الأولية التي تحتاجها في عملها، قدمت كوريا الجنوبية مشروعاً لإصلاح (٣٠٠,٠٠٠) برج مراقبة كأحد الوسائل الرئيسية في مراقبة ومتابعة القاطرات خلال عام ١٩٥٦ إلى لجنة توحيد وتعمير كوريا، وقد بدأت الدراسة في ذلك المشروع بالإشتراك مع خبراء أمريكيين التي نتج عنها إصلاح جميع تلك الأبراج. إنَّ هذا الاهتمام بالسكك الحديدية نتج عن ارتفاع عمليات الشحن الشهري لتصل إلى (٢١٨,٦) مليون طن خلال المدة من الأول من أيار ١٩٥٧ إلى الثلاثين من نيسان ١٩٥٨، وارتفع كذلك معدل النقل المدني في عام ١٩٥٨ بزيادة تقدر (١٨,٤%) عن عام ١٩٥٦، وبموجب برنامج المساعدات الأمريكية تم تقديم (٣٩) قاطرة ديزل خلال عام ١٩٥٨، مع تحويل (٧٢) قاطرة تعمل بالفحم لتعمل بالديزل، وأصبحت قاطرات الديزل هي المستعملة خلال ذلك العام في المناطق الشرقية على خطوط سيؤول - بوسان - أنشون - شنشون، وقد ساعد تحسين خدمة النقل في رفع إنتاج الفحم وسرعة وصوله إلى المصانع ومناطق الاستهلاك في الداخل ممَّا أدى إلى الإستغناء التدريجي عن الغابات كمصدر رئيس للطاقة^(٥٩).

أما النقل البري بوساطة السيارات، فقد لاقى اهتماماً واضحاً من الحكومة الكورية بمساندة الولايات المتحدة ولجنة بناء كوريا، اللذان قدما العديد من الخبراء المتخصصين بطرق النقل البري والجسور، فعملوا على إعادة تعبيد العديد من الطرق المدمرة والقديمة سواء من جراء إهمال اليابانيين أو بسبب الدمار الذي طالها أثناء الحرب الكورية، وأثمرت تلك الجهود على إعادة الحياة إلى تلك الطرق المهمة، ومع إنشاء وتعبيد العديد من الطرق الجديدة، والجسور التي ساعدت على التقليل من الاختناق المروري، مع تزويدها بأحدث وسائل السلامة المرورية من خلال الإشارات والعلامات المرورية^(٦٠).

أما النقل البحري، فقد عملت الحكومة الكورية على تنظيمه وتوسيع قدرتها الإنتاجية، وأسهمت الولايات المتحدة الأمريكية ولجان الأمم المتحدة في ذلك، إذ لم تتقاعس تلك الجهات عن تقديم الدعم والمشورة للحكومة الكورية، إذ أرسلت العديد من الخبراء المتخصصين بالجانب البحري أما النقل الجوي، فلم يوجه له الاهتمام الكبير بقدر ما وجه لوسائل النقل

الأخرى، إذ لم تكن هناك عمليات نقل مدني تحتاج إلى طائرات سوى نقل عدد من الخبراء الدوليين وأعضاء لجنة الأمم المتحدة العاملة في كوريا الجنوبية، ومع بداية الحرب الكورية تحول مطار سيؤول وهو المطار الجوي الوحيد في البلاد إلى مطار عسكري، وبعد انتهاء الحرب أصبح ذلك المطار مطاراً مدنياً وعسكرياً في وقت واحد، فقد اقتصر على عملية النقل المدني ونقل البعثات الكورية إلى الخارج واستقبالهم، وكذلك الحال بالنسبة للخبراء الدوليين، إذ لم تكن هناك حاجة إلى إنشاء مطارات واستيراد طائرات الأمر الذي سيجعل ميزانية كوريا الجنوبية مبالغ طائلة، فضلاً عن ذلك لم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إقحام نفسها بذلك الموضوع لأنه سيؤدي إلى استهلاك جميع المساعدات المالية المقدمة إلى كوريا الجنوبية^(٦١).

وعلى الرغم من ذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي جهة الاستقبال الرئيسة للصادرات الكورية، إذ قبلت أن تفتح أسواقها على مصراعها أمام المنتجات الكورية الجنوبية وعدم الانتظار حتى تفتح الأسواق الكورية أبوابها أمام المنتجات والسلع الأمريكية، فيما يمكن عدّه دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية للاقتصاد الكوري الجنوبي الناشئ، وهو في نهاية المطاف يعدّ دعماً للدولة الوليدة في كوريا الجنوبية، ويحول من دون سقوطها في قبضة الشيوعية^(٦٢). ويتضح ممّا تقدم، أنّ الاقتصاد الكوري الجنوبي قد أخذ بالانتعاش التدريجي على الرغم من جميع المشكلات التي لحقت به، فقد كانت للمساعدات الكبيرة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في ذلك الأمر، إذ سعت من خلالها إلى تخليص الاقتصاد الكوري الجنوبي من حالة التدهور الذي شهده والوصول به إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وغايتها من تلك السياسة هي دفع كوريا الجنوبية للعمل كحليف لها في المنطقة، من خلال منظمة دولية عسكرية تعمل بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأقصى^(٦٣).

ثانياً :- التطورات الاجتماعية في كوريا الجنوبية

مما لاشك فيه ان كوريا الجنوبية بدأت في تجربتها التنموية وانطلاقتها النهضوية في فترة الستينيات اذ كانت الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية تتجه كوريا نحو الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي، اذ اقر دستور كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨ وتعديلاته الدستورية على ان تتبع البلاد في طريقها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية واطلاق الحريات الا ان اتجاه الحكومة الكورية في فترة الخمسينيات الى تحقيق استقرار سياسي وتنظيم شؤون الحكم وتقوية الجانب العسكري لتأمينها من خطر السيطرة الشيوعية المتغلغل في كوريا الشمالية اعاق تقدمها الاجتماعي بشكل سريع ومتكامل، فضلاً عن نتائج الحرب الكورية التي اثرت على

تطوير البلاد واصبحت تعتمد على تقديم المعونات والقروض من الولايات المتحدة الامريكية في المقام الاول^(١٤)

وفي مجال التعليم يعود تاريخ بوادر الاولى للتعليم في كوريا الجنوبية الى عام ١٩١٣ حيث تم نشاء اول مؤسسة لتعليم الاطفال بهدف توفير التعليم للاطفال الكوريين في مرحلة الطفولة المبكرة وفي عام ١٩١٤ تم تاسيس قسم لاعداد المعلمين في الجامعات الممولة من الارسلات التبشيرية الدينية الامريكية الا ان التعليم انذاك لم يتجاوز تعليم القراءة والكتابة فقد ركزت الارسلات التبشيرية هدفها لكسب الشعب لدين المسيحي اكثر من كونها تهدف لخدمة التعليم نفسه^(١٥) ، وضعت حكومة كورية الجنوبية في عام ١٩٤٩ قانون للتعليم حيث اشار الى حق الكوريين في الوصول المتكافئ الى الفرص التعليمية وناقش المشرعون المادة ٨٦ المتخصصة بالتعليم الكوري وتوصل والى ان تصبح الفترات الدراسية ٦ ابتدائي و ٤ ثانوي و ٢ اعدادي و ٤ جامعي وتم تطبيقه بعد ذلك عام ١٩٥٠ وقسمت المؤسسات التعليمية في عام ١٩٥١ الى مدارس تعليم ابتدائي ومؤسسات تعليم متوسط وهي المدارس الثانوية والاعدادية ومؤسسات التعليم العالي وهي مؤسسات التعليم الجامعي كما قامت حكومة كورية الجنوبية بتطبيق نظام الاهوت المذكور بالدستور وعده من ضمن التعليم العالي ، الا ان خطط التعليم واجهت مشكلات منها عدم الترابط بين المدارس الاعدادية ومدارس الفنون وبين المدارس الثانوية ويواجه خريجي الدراسة الاعدادية مشكلة في دخول المدرسة الثانوية كما يوجد هناك نظام سنتان دراسيتان للتحضير لدخول الجامعة في المدارس الثانوية واربع سنوات تحضيرية بالنسبة لمدارس الفنية^(١٦) .

حاولت وزارة التعليم الكورية اصلاح تلك المشكلة في النظام الاهوتي عام ١٩٥١ وقامت بمراجعة قانون التعليم وعدلت النظام التعليمي وعلى اثر ذلك وحدت وزارة التعليم سنوات الدراسة في المدرسة الثانوية وجعلها ٣ سنوات وابقت الدراسة الاعدادية ٤ سنوات وخصصت دخول معهد العالي للفنون الى خريجي مدارس الفنون ذات نظام الثلاث سنوات فقط ، وايضا مكنت خريجي المدارس الاعدادية ذات نظام الاربع سنوات من الالتحاق بالجامعة الابتدائية ذات نظام السنتين التي تخرج معلمين ، وقد فرضت الحرب الكورية حالة طوارئ مما ادى لوجوب وجود نظام تعليمي مناسب وعلى هذا الاساس تم تعديل القانون التعليمي المتعلق بنظام التعليم في ٢٠ مارس ١٩٥٠ والذي ركز على مدة الدراسة في كل المراحل التعليمية، وفي

عام ١٩٥٣ أصبحت سنوات المرحلة الابتدائية الست الزامية وازداد عدد المدارس حتى وصلت الى ١٩.٦٣٩ مدرسة وارتفع عدد جامعاتها نحو ٣٠٠ جامعة رغم ان سكانها لايتجاوز عددهم ٥٠ مليون^(٦٧) سعت كوريا الى رسم اهداف لسياسة التعليم تتمحور حول^(٦٨) :

١- توفير تعليم عالي الجودة للمجتمع

٢- زيادة الفرص المناسبة لتعزيز مواهب واحلام كافة الطلاب

٣- دعم الطبقة الضعيفة اجتماعيا التي يجب ان تؤخذ في عين الاعتبار

٤- توفير التعليم العملي مع التركيز على المساواة والقيم العالمية

حصلت كوريا على دعم الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٥٢ من ناحين المادية والتدريب الكوريين في الولايات المتحدة من مهندسين وعمال وفنيين الا ان مساعي كوريا الجنوبية لتطوير قطاع التعليم لم يشهد تطور كبيرا الا بعد عام ١٩٦٢، اذ ساهم الاستقرار السياسي فيها وزيادة العائدات المالية الناتجة عن تطور الاقتصادي الى زيادة الاهتمام في التعليم^(٦٩).

اما القطاع الصحي في كوريا فقد واجه مشاكل عديدة خلال فترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية اذ كنت مشكلة التلوث البيئي تزداد خطورة وقد كان القطاع الصحي فيها يركز على العلاج بدلا من الوقاية، وفي عام ١٩٥٤ اتجهت الحكومة نحو زيادة الاهتمام بالبنية التحتية الطبية ونظام الرعاية الصحية واطلقت جامعة سيئول الوطنية مشروع ولاية مينيسوتا في الفترة ١٩٥٥-١٩٦١ اهتم المشروع بصحة الكوريين كما زادت المعرفة بالمرافق الصحية ونظمت المستشفيات حسب الاقسام حقق مشروع مينيسوتا نجاح لدفع وتطوير صناعة الرعاية الصحية في كوريا لتصل الى ماهي عليه الان من تطور وشهدت حقبة الستينيات تطورا كبيرا في مجال الرعاية الصحية، اما في مجال الثقافي فقد تاثرت كوريا الجنوبية بالغرب تاثرا كبيرا لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وقد شهدت كوريا سرعة انتشار التحضر في العادات والتقاليد واستخدام اللغة الانكليزي وادخالها على اللغة الكورية لقيت التجربة الكورية نجاح باهر اذ لقيت المناخ الاجتماعي الملائم للنهضة والمتمثلة بمنظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها الكوريين والملائمة لتحقيق نهضة اجتماعية^(٧٠)

الخاتمة

وفي ختام البحث توصلنا للعديد من النتائج ومنها :

بدأت سياسة كوريا الجنوبية مرتبطة بصورة مباشرة بالسياسة الأمريكية حتى وأن اختلفت المواقف بين الرئيس سينجمان ري مع صنّاع السياسة والقرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت في بعض الأحيان تسبب بعض المشكلات والإحراج لها، مثلما حدث في مسألة التعايش السلمي مع كوريا الشمالية، فإننا نلاحظ دائماً أنّ الحل وأمر الفصل في نهاية الأمر بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا يضطره إلى التراجع عن مواقفه المتشددة حيال بعض الأمور، وهذا يدفعنا بالقول إنّ مفتاح السياسة الخارجية لجمهورية كوريا الجنوبية كان بيد الولايات المتحدة الأمريكية .

إنّ المواقف الكثيرة والداعمة للحكومة الكورية الجنوبية وشعبها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أوصلت الرئيس سينجمان ري إلى حقيقة لا يمكن إغفالها إنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة على حماية بلاده من الأطماع والمخاطر الخارجية. على الرغم من النهوض الذي شهده الإقتصاد الكوري إلا أنه لم يصل لحد الانتعاش الكامل فكان هنالك نسبة كبيرة من البطالة بين عامة الشعب، رغم ذلك يمكن أن نعهده نجاحاً لسياسة كوريا الجنوبية في ظل تلك الظروف العصيبة التي مرت بها البلاد .
الهوامش :

(١) شريفة دري وحليمة جلود، الازمة الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ وانعكاساتها على السياسة الامريكية في الشرق الاقصى ،رسالة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٧، ص٤٥ .

(٢) المصدر نفسه، ص٤٦ .

(٣) عبد السلام نوير، الأحزاب السياسية في النظام الكوري، ص٦٨ .

(٤) المصدر نفسه، ص٦٩ .

(٥) أحمد فؤاد، ترومان والمشكلة الكورية، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ١٩٥٥، ص٣٤ .

(٦) شريفة دري وحليمة جلود، مصدر سابق، ص٤٩ .

(٧) عمر هاشم ربيع، كوريا الجنوبية وقضية التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، ضمن كتاب النمرور الآسيوية تحارب في هزيمة التخلّف، تحرير: مراد إبراهيم الدسوقي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٣ .

(٨) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، التطورات العسكرية في جمهورية كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها ١٩٥٠-١٩٦٠، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، مج ٤، عدد ٧، السنة الرابعة، ٢٠١٧، ص ٤٥.

(٩) نجلاء الرفاعي البيومي، الانتخابات في كوريا الجنوبية (١٩٤٨-١٩٩٦)، ص ١٨٥.

(١٠) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، المصدر السابق، ص ٤٧.

(١١) نجلاء الرفاعي البيومي، الانتخابات في كوريا الجنوبية (١٩٤٨-١٩٩٦)، ص ١٨٥.

(١٢) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، المصدر السابق، ص ٤٨.

(١٣) نجلاء الرفاعي البيومي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(١٤) شريفة دري وحليمة جلود، المصدر السابق، ص ٣٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٦) عمر هاشم ربيع، المصدر السابق، ص ٤٢.

(١٧) شريفة دري وحليمة جلود، المصدر السابق، ص ٥٤.

(١٨) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(١٩) عمر هاشم ربيع، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٢٠) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢١) شريفة دري وحليمة جلود، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٣) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٢٤) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٧١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢٦) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، التطورات العسكرية في جمهورية كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها ١٩٥٠-١٩٦٠، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية، مج ٤، عدد ٧، السنة الرابعة، ٢٠١٧، ص ٦٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٨) شريف حمدي تبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ط ١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٠٢.

(٢٩) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، المصدر السابق، ص ٦٧.

- (٣٠) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، المصدر السابق، ص ٦٨.
- (٣١) شريف حمدي ابوضيف، المصدر السابق، ص ٢٠٧.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.
- (٣٣) عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٣٤) أيمن الحماقي وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، د.م.ط، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٨٥.
- (٣٥) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د.ت، ص ٤٦.
- (٣٦) عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنمية والعمل، مج ٥، عدد ٤، جامعة معسكر، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١١٨.
- (٣٧) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، التطورات السياسية والاقتصادية في كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها ١٩٤٩-١٩٦٠، اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٦، ص ٢٢٤.
- (٣٨) سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص ٤٨.
- (٣٩) سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٤٠) عزازن حفيظة، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- (٤١) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.
- (٤٢) منتهى طالب سلمان، الوجيز في تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ط ١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٤٦.
- (٤٣) مختار الجمال، المصدر السابق، ص ١٧.
- (٤٤) عزازن حفيظة، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (٤٥) مختار الجمال، المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٤٦) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٣٢.
- (٤٧) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٣٦.
- (٤٨) حسن سيد أحمد أبو العينين، جغرافية العالم الإقليمية، المؤسسة الثقافية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣١٢.
- (٤٩) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٣٤.
- (٥٠) جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية، قايتباي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٢.
- (٥١) صلاح الهادي علوان، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٥٢) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٦٦.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

- (^{٥٤}) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٧٣.
- (^{٥٥}) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (^{٥٦}) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٦٣.
- (^{٥٧}) جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية، ص ١٥.
- (^{٥٨}) جمال الدين الخازندار، المصدر السابق، ص ١٦.
- (^{٥٩}) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٧٤.
- (^{٦٠}) جمال الدين الخازندار، كوريا المعجزة الاقتصادية، ص ١٩.
- (^{٦١}) شريف حمدي أبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ص ١٧٥.
- (^{٦٢}) المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- (^{٦٣}) عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (^{٦٤}) سعيد رشيد عبد النبي، المصدر السابق، ص ٤٥.
- (^{٦٥}) احمد محمد نبوي، دراسة مقارنة لبعض التجارب العالمية لزيادة التعليم، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣٩، د.ب، ٢٠١٨، ص ١٠٩.
- (^{٦٦}) احمد محمد نبوي، المصدر السابق، ١١٠.
- (^{٦٧}) عبدالرزاق كمال ابوضيف سليم، تطور التعليم واثره الحضاري في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧، ص ٧٦.
- (^{٦٨}) منيرة عامر محمد جابر، واقع التعليم والتدريب المهني في كوريا الجنوبية، رسالة ماجستير، جامعة لكويت، ٢٠٢١، ص ٤٨.
- (^{٦٩}) منيرة عامر محمد جابر، المصدر السابق، ص ٤٩.
- (^{٧٠}) احمد ابراهيم مهدي، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وامكانية محاكاتها في العراق، مجلة الغري، مج ١٤، العدد ٣، جامعة البصرة، ٢٠١٧، ص ١٣٠.

قائمة المصادر والمراجع : - اولاً- الرسائل والاطاريح

- ١- عمر صابر عبدالله عمر التكريتي، التطورات السياسية والاقتصادية في كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها ١٩٤٩-١٩٦٠، اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠١٦.
- ٢- شريفة دري وحليمة جلود، الازمة الكورية ١٩٥٠-١٩٥٣ وانعكاساتها على السياسة الامريكية في الشرق الاقصى، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٧.

٣- منيرة عامر محمد جابر ، واقع التعليم والتدريب المهني في كوريا الجنوبية ، رسالة ماجستير ، جامعة الكويت ، ٢٠٢١ .

ثانيا - الكتب العربية والمترجمة

- ١- أيمن الحماقي وآخرون، محاضرات في الاقتصاد التطبيقي، د.م.ط، القاهرة، ١٩٩٧ .
- ٢- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣ .
- ٣- شريف حمدي تبو ضيف، علاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٣ .
- ٦- منتهى طالب سلمان، الوجيز في تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، ط١، مكتبة دجلة، بغداد، ٢٠١٥ .

ثالثا - البحوث المنشورة

- ١- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، د.ت.
- ٢- عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف الى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنمية والعمل، مج٥، عدد٤، جامعة معسكر، الجزائر، ٢٠١٦ .
- ٣- عمر صابر عبدالله وصالح حسن عبدالله، التطورات العسكرية في جمهورية كوريا الجنوبية وموقف الولايات المتحدة منها ١٩٥٠-١٩٦٠، مجلة الملوية للدراسات الاثرية والتاريخية، مج٤، عدد ٧، السنة الرابعة، ٢٠١٧ .